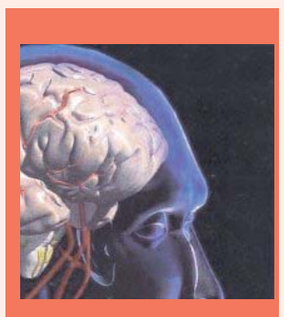

وقية فهم

Hizabr11@jmail.com

للمحافظ القاضي الحجري

الجميع يعرف اهتمامات القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة إب بمسألة الحفاظ على الموروث الثقافي والقلاع والحصون، وهنا ندعوه لزيارة مدينة جبلة والإطلاع على التشوهات الجارية في المدرسة والجامع ونرجو سرعة وقف هذه التشوهات وردع قيم الجامع ومكتب الأوقاق عن تشويه أهم معلم إسلامي في محافظة إب ويا قاضي احكم وانصف هذا المعلم الإسلامي.

صعدة القديمة

تعرضت مدينة صعدة القديمة ومعالمها التاريخية وسورها الجميل للتخريب والاعتداءات ولا نعلم هل دخلت في مهام إعادة إعمارها بالطراز والفن المعماري القديم أم أن الأمر لايعني مسؤولي المحافظة؟

لوحدة التراث

شكراً لوحدة التراث بالصندوق الاجتماعي للتنمية على تجاوبها مع كل ما ننشره بخصوص الآثار والترميمات ونحن نشد على أيديهم ونعد كل المخلصين بهذا البلد من أجل الاهتمام بالتراث والموروث الثقافي. إننا معهم ومع كل عمل طيب يقومون به خدمة للوطن اليمني الحضاري وبدورنا نؤكد للجميع أن عدو اليمن الأول هو من يسرق الآثار والمخطوطات والتراث اليمني.

وكالة التنمية الأمريكية شكراً

قامت في الأونة الأخيرة وكالة التنمية الأمريكية بدعم مشروع حملة لتنظيف شوراع وأزقة صنعاء القديمة وتوظيف أيادي عاملة بهذا الخصوص. بدورنا نقول لوكالة التنمية الأمريكية شكراً لكم للاهتمام بهذه المدينة فهل سيتعظ المسؤولون والمجالس المحلية ويستفيدون من هذه التجارب.

لتجار صنعاء القديمة

من المفترض أن يبادر التجار وأصحاب المخازن والمعارض في صنعاء القديمة وباب السلام وأسواق الملح في الإعلان عن حملة للنظافة والإسهام في تحسين الأوضاع البيئية والصحية لصنعاء القديمة وخدمة المجتمع في هذه المدينة العريقة فهل سيتحرك القطاع الخاص للإعلان عن مثل هذه المبادرات الإنسانية والاقتداء بالمشروع المقدم من وكالة التنمية الأمريكية.

«الثورة» تناقش قضية الاستحداثات في مساحات دار الحمد التاريخي

الأمانة تصر على استحداث بناء مدرسة .. وهيئة المدن التاريخية تعتبره خطأً أحمر

مدير عام مديرية التحرير : نحن نبني مدرسة وليس بيوتاً لأنفسنا

{يمثل دار الحمد لوحة معمارية فريدة تتجلى فيها روعة وجمال البناء الصنعاني التقليدي، ويمثل أحد أهم القصور الموجودة في صنعاء، ويتميز بموقعه الهام، حيث يقع في قلب العاصمة صنعاء، وسط أحد البساتين الجميلة في منطقة القاع، التي اعتبرت امتداداً حضارياً لمدينة صنعاء القديمة، وتدخل ضمن التراث الذي يجب الحفاظ عليه، وقد عانى هذا القصر الجميل الكثير من الإشكاليات، منها الحالة السيئة التي أصبح عليها، حيث تهدم جزئياً من الداخل، الأمر الذي حتم على وزارة الثقافة سرعة ترميمه، لكن هذا الترميم لم يكن بشكل كامل، بل تمت معالجة الأشياء والأماكن الأكثر تضرراً، كما أن الحديقة الغنّاء والبستان الجميل الذي كان يحيط بالدار من كافة الاتجاهات أصبحا متصحرين تماماً وضاع الجمال وذهب الاخضرار أدراج الرياح، وما زاد الطين بلة اجتزاء بعض من الأراضي التابعة للدار لعمل مشاريع خدمية، مع أن الدار وما جاوره من أراضٍ أعلن رسمياً من قبل الدولة محمية طبيعية لا يجوز المساس بها، وتحرص أمانة العاصمة على إقامة مشروع لمدرسة داخل حوش الدار وفي منطقة لا تبعد سوى أمتار قليلة عن الدار.

أصداء هذا المشروع وآثاره على طابع الدار التقليدي تناولناها من خلال الالتقاء بعدد من المسؤولين والمختصين في وزارة الثقافة، فإلى الحصيلة :

تحقيق/عبدالباسط محمد النوعة

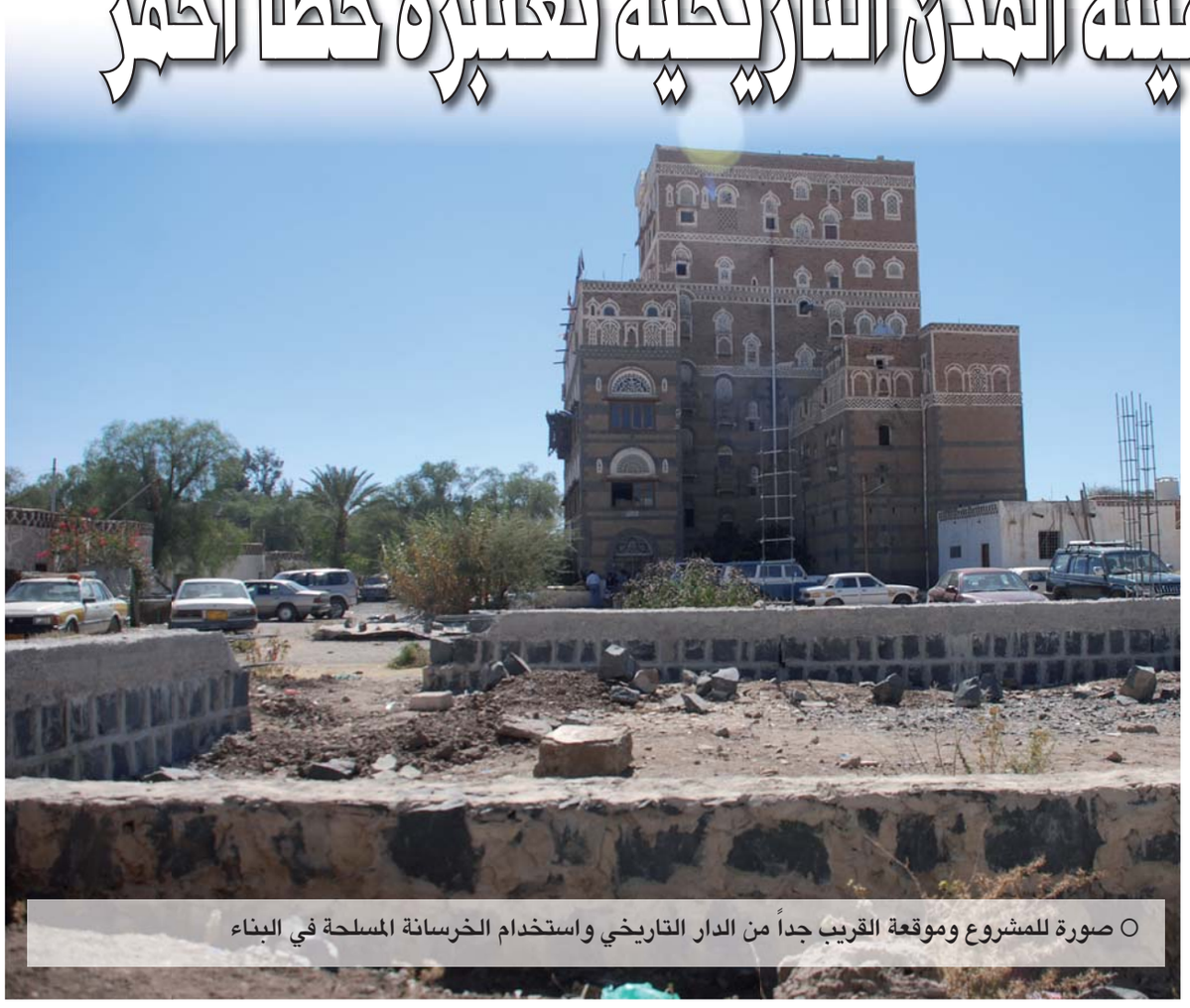

○ صورة للمشروع وموقعة القريب جداً من الدار التاريخي واستخدام الخرسانة المسلحة في البناء

لا يوجد إحساس بعملية الحفاظ

□ بداية يتحدث الدكتور عبدالله زايد عيسى، رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، قائلاً : يعتبر البناء داخل حوش دار الحمد خطأ أحمر ولا يتم البناء إلا للضرورة القصوى، وأن يكون هذا البناء بحذر شديد ومواصفات خاصة جداً، مع أن المساجد البيضاء الموجودة في تلك الأماكن التي تعتبر امتداداً لصنعاء القديمة، تعد خطأً أحمر والمفروض عدم قيام أي كان بالتعدي عليها، وما أقدمت عليه أمانة العاصمة من استحداث بناء داخل حوش دار الحمد كان من المفترض ومن باب الإحساس بعملية الحفاظ والإحساس كذلك بأهمية كل ما هو قديم، كان على أمانة العاصمة على الأقل التنسيق معنا ويشعروننا بالحضور والاطلاع على رأينا، كوننا جهة متخصصة وسنحاول مع رؤيتنا للمكان تحقيق رغبات أمانة العاصمة، وفي نفس الوقت نحرص على عدم خدش المعلم التاريخي والحرص على عملية الحفاظ، لكن لم يحصل هذا لأنه لا يوجد لديهم مراعاة لعملية الحفاظ ومشكلتنا عدم وجود تنسيق بين الجهات، كل جهة تعتبر نفسها سلطات وتنفذ ما تشاء حسب رغباتها، وإن كانت النوايا طيبة، لكن المشكلة تظل مالية وإدارية ولا يوجد شيء اسمه اختصاص.

وأكد الدكتور عيسى أن هناك الكثير من الحالات المشابهة تحدث، حيث يقومون بهدم بيوت وأحواش في تلك المناطق «القاع وما جاورها»، ويبنون على أنقاضها، وقد تم إبلاغ أمانة العاصمة بذلك، على اعتبار أن مكاتب الأشغال هي التي تقوم بإدارة تلك الأماكن، وهي التي تعطي التراخيص لعملية البناء، وتمت مخاطبتهم بضرورة المنع للتراخيص، لكن لا حياة لمن تنادي، وأبرز مثال على ذلك بيت جمال جميل في القاع، خرّب ودمّر وبني على أنقاضه مركز تجاري، وحاولنا التأكيد لدى اجتماعنا بالأخ أمين العاصمة في هذا الخصوص على أهمية الحفاظ على هذا المنزل التاريخي بحضور مكاتب الأشغال، لكن كانوا قد اتفقوا سلفاً مع المالك وتم البيع وانتهى وبعدها لم يتحرك أحد.

دار الحمد .. محمية تاريخية تتبع الهيئة

□ وبالعودة إلى دار الحمد أوضح رئيس هيئة المدن التاريخية أن هذا الدار أعلن محمية طبيعية لا يجوز المساس به أو بمرافقه وبموجب قرار مجلس الوزراء بخصوص صنعاء القديمة والمحميات المرتبطة بها، ومن ضمنها المناطق التي يقع في نطاقها دار الحمد، باعتبارها الجزء الآخر لصنعاء القديمة، وهذه المناطق تضم – أيضاً – ميدان التحرير إلى القاع، بالإضافة إلى بيت بوس، وأيضاً قرية القابل، وما تبقى من الروضة، وقد سميت تلك المناطق بالمحميات، وأوضح قرار مجلس الوزراء أنها تتبع هيئة الحفاظ على المدن التاريخية، إلا أن المشكلة دائماً أن أي قرار يصدره مجلس الوزراء لا يتبعه ما يقابله من أعباء مالية وإدارية، مثلاً نحن نحافظ على مدينة صنعاء القديمة بالكادر الموجود، فإذا تمت إضافة مناطق جديدة ينبغي أن يترتب على ذلك إضافة ميزانية مناسبة وتوفير كادر من خلال التوظيف أو غيره.

واختتم حديثه بالقول : إن الهيئة حاولت إيجاد تعاون مع أمانة العاصمة بحيث أن مكاتب الأشغال تتعاون في عملية الحفاظ، لكن وجد أن هذا التعاون مستحيل وصعب، لأن لديهم مهامهم الخاصة ومشاكلهم اليومية، كما أن أمانة العاصمة اشترطت ضرورة أن تكون الهيئة أو من يدير عملية الحفاظ تابع لها وتحت مظلتها وهذا أمر شائك يحتاج إلى اتفاق خاص مع أمين العاصمة.

البناء مشوه للطابع القديم

□ ويقول الأخ محمد راشد، مدير عام المشغولات والحرف اليدوية، والذي يقع مقره في دار الحمد ويعتبر مسؤولاً عن الدار: دار الحمد وبناء عن قرار مجلس الوزراء يعتبر المساحات التي حوله والتي تتبعه محمية طبيعية ومعلم تاريخي يمثل اليمن بشكل عام ولا يمثل الثقافة فقط وما حدث من استحداث من قبل أمانة العاصمة كان بناءً على اتفاق سابق بينها وبين وزير الثقافة السابق وهذا الاتفاق كان على أساس استقطاع جزء من الأرضية لأمانة العاصمة ولكن فوجئنا بعد التشكيل الحكومي الجديد أن أمانة العاصمة قامت بإنزال المهندسين والإداريين ترافقهم وكيلة الأمانة الأخت فتحية عبدالواسع قاموا بالتمتير لوحدهم والحفر، حاولنا أن نتفق معهم على أساس توقيف العمل حتى نبلغ قيادة الوزارة التي كانت مسافرة في حينها ولكنهم رفضوا بشدة وإصرار على مواصلة العمل تعالت الأصوات بيننا حضر إلى الموقع عدد من مسؤلي الوزارة لكن العاملين من الأمانة رفضوا التوقيف نهائياً حاولنا التأجيل حتى يعود الوزير من السفر باعتباره المسؤول الأول، وعندما حضر الوزير تدخل ولكن بعد أن تم استحداث أساسات البناء ومع هذا توقف العمل فقد تم اقتطاع مساحة كبيرة على غير المتفق معه ودخلت كثيراً باتجاه الدار وعملت على إحداث تشويه كبير في تلك المحمية الطبيعية.

وأضاف : لا أعتقد أن المبنى المستحدث عبارة عن مدرسة حسب ما تقوله الأمانة لأن المدرسة موجودة وهي بالقرب من هذا البناء المستحدث وقد بنيت هي الأخرى في أرضية الدار وأخذت جزءاً بسيطاً، أما البقية فلا تمثل مدرسة ولا حتى ملحق بها لأن الاستحداث الجديد خارج المدرسة وقد تم الدخول كثيراً باتجاه الدار.

وعبر» راشد» عن أمله في أن يتم التغلب على هذه المشكلة بما يضمن الطابع التاريخي القديم والحفاظ على المحمية وكان الأحرى أن لا يتم استحداث أي بناء في تلك المحمية أو الاعتداء عليها والحرص على إقامة المشروع في مكان لا يؤثر على هذه المحمية خاصة أننا كنا نعد تلك المساحات البيضاء التي تم الاعتداء عليها والبناء فيها لتكون قرية تراثية متكاملة تعرض فيها كافة الحرف اليمنية التقليدية لتضفي للدار وللمركز بعداً تراثياً هاماً.

لجنة لحل الإشكال

□ ويقول أحد الحرفيين المسؤولين في مركز الحرف اليدوية « خالد شامية» وهو يعمل أيضاً منسق المشاريع في المركز ومندوب اليونسكو: كانت المساحة محددة سلفاً وتم الاتفاق أن يتم إعطاء أرضية للأمانة بمحاذاة سور المدرسة الموجودة والتي بنيت بعض أجزائها في أرضية الدار وكان هذا اتفاقاً بين وزير الثقافة وأمين العاصمة وبحضور وزير الداخلية ولكن فوجئنا أنه خلال فترة الفوضى التي يعيشها البلد وتحديداً عند تشكيل الحكومة الجديدة نزلت لجنة من الأمانة وقالوا إنهم أخطأوا في عملية» التمتير» في التحديد السابق وعلى ضوء ذلك حجزوا مساحة أكبر تقدر بـ» ١٨٠ «لبنة من المساحة التابعة للدار وهذا من شأنه إذا تم أن يعمل على إلغاء المعلم وهو بناء مشوه وجديد في منطقة تاريخية ولدينا مخطط لإنشاء أول قرية حرفية تراثية» » ١٥٠محلاً ومركز تدريب وإنتاج، تعمل هذه المراكز والمحلات على استقطاب » ٢٠٠٠«متدرب، وهذه القرية مخطط لها أن تبنى في معظم الأجزاء التي استولت عليها الأمانة، حاولنا الاتفاق معهم لكنهم وبالقوة أخذوا المساحات وكان معهم ماتسمى لجان شعبية ترافقهم وعندما عاد الوزير تدخل في الموضوع وتم توقيف العمل، فإذا كنا لم نستوعب بعد الاستحداثات السابقة لأنها خاطئة فكيف بالاستحداث الجديد على هكذا مساحة وبالمناسبة لا نعتقد أن هذا المبنى مدرسة فربما يصبح مقراً للمجلس المحلي بمديرية التحرير.

وأشاد» شامية» بتعاون نائب أمين العاصمة أمين جمعان وتفهمه الذي أكد أنه سوف تشكل لجنة من قبل رئاسة الوزراء لحل الإشكالية ونتمنى أن يكون هذا الحل متضمناً إزالة التشوهات التي حلت بالدار وإرجاع المساحة التي سطت عليها الأمانة.

المجلس المحلي يوضح

□ ومن أمانة العاصمة التقينا الأخ أحمد عبدالوهاب جامل، مدير عام مديرية التحرير، رئيس المجلس المحلي الجهة المشرفة على بناء المدرسة، حيث يقول : نحن مضطرون للبناء في تلك المنطقة، حيث لا توجد لدينا أراض نبني فيها مدارس، وتلك المنطقة من القاع محرومة من الخدمات، وقد أصبح التحرير مغلقاً، ولا توجد أراضي فارغة، لذا نحن نسعى إلى بناء مدرسة نموذجية في تلك الأرضية، ولدينا توجيهات سابقة من قبل رئيس الجمهورية، وتحديداً من العام٢٠٠٢ م نصت على تمليك مديرية التحرير لتلك الأرضية من مرفقات الدار وحددت بـ) ١٨٠ (لبنة تخصص لبناء مدرسة بمرافقها، وقد نزلت مصلحة أراضي وعقارات الدولة وقامت بتسليم الأمانة تلك الأرض وتم عمل محضر بذلك.

وفي ما يتعلق بأن المشروع دخل كثيراً باتجاه الدار، قال : المساحة التي حددت كانت صغيرة ولا تفي بالمطلوب، ونحن في النهاية لا نريد أن نبني بيوتاً لأنفسنا، لكننا نبني مرفقاً حكومياً للطلاب، وإذا بنينا بيوتاً لأنفسنا تعالوا كصحافة اعملوا ما شئتم، أما تأثير الاستحداث على الدار والمحمية بشكل عام، فأنا أحمي كسلطة محلية، المرافق الخدمية، وكذا المحميات التاريخية الموجودة في التحرير، ومن المفروض أن يكون هذا الدار التاريخي مركزاً لمديرية التحرير، لأننا لا نتملك مبنى ومستأجرون بمليون وأربعمائة ألف ريال شهرياً، وتلك المنطقة التي سنبني فيها لا تمثل محمية، لأنها أصبحت أرضاً بور ولا تزرع، والمحمية تقع في الجهة الشمالية أمام الدار، وهو بستان لا نريد الدخول والاستحداث فيه.

وحول ما يقول مدير عام الحرف من أن تلك الأرض كانت تُعد لإنشاء قرية تراثية متكاملة، قال جامل : لا تصدق، هم يريدون السطو على هذه الأرضية وإقامة مطاعم وكافتيريات عليها، وهذا كلام فارغ، »وبعدين مدينة تراثية، أيش من تراثية«، لذا نحن عازمون على إكمال المشروع ومواصلة العمل حتى النهاية.

وعن السور القديم أشار إلى أن المجلس المحلي سيعمل على حماية هذا السور وعدم المساس به، بل وسنعمل على صيانته.

وقال : إن المجلس المحلي يقوم بشراء منازل جوار المدارس على أساس عملية التوسيع، لذا سألناه : لماذا لا يشتري منازل من تلك المنطقة بدلاً من المساس بمحمية الدار وخصوصيته التاريخية، أجاب : لماذا أشتري ولدينا أرضية تتبع الدولة؟

ولفت إلى أن الإشكالية مع وزارة الثقافة تنحصر – فقط – في البوابة لهذه المدرسة، فوزارة الثقافة لا تريد أن يتم عمل بوابة للمدرسة الجديدة وإلى داخل حوش دار الحمد، فكيف نستطيع الدخول إلى المدرسة ومن أين نفتح الباب ولا توجد جهة مفتوحة، كون المنطقة مغلقة، هل أدخل إلى المدرسة عبر الطائرة »جواً«.

تصوير / فؤاد الحرازي

○ صورة توضح السور الطيني القديم والمشروع من الداخل

○ صورة تبين مدى تجاوز المشروع الجديد لسور المدرسة السابقة

○ صورة توضح المدرسة السابقة التي بنيت على مرافق الدار